

تحليل واقع القروض المتعثرة للقطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٠ - ٢٠١٩

أ.د. حسن كريم الذبحاوي

الباحث علاء عبد الرزاق تويج

المبحث الاول: منهجية وإجراءات الدراسة:

اولا: مشكلة الدراسة:

تعد القروض المتعثرة من المشاكل الاساسية والمهمة التي تعاني منها اغلب المصارف التجارية العراقية والتي تنشأ عن اسباب عديدة ومختلفة منها ما يتعلق بالزبون (المقترض) او المصرف او ظروف خارجة عن ارادة الطرفين كالحروب والايوبئة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وغيرها لذلك هي من المشاكل العملية و الواقعية التي يعاني منها القطاع المصرفي العراقي و التي يجب الوقوف عليها ودارستها ووضع الحلول و المعالجات لها ، ولهذا تتلخص مشكلة البحث بالسؤال الاتي "ما واقع القروض المتعثرة في القطاع المصرفي لا سيما في عينة البحث؟ وهل توجد لها اثار على اداء مصارف العينة؟" ومن خلال الاشكالية تطرح الاسئلة الآتية :

١- ما هو مستوى القروض المتعثرة في القطاع المصرفي؟

٢- هل تمثل نسبها حالة مخاطرة لدى القطاع المصرفي؟

ثانيا: أهمية البحث:

١- قلة الجهود التي تناولت القروض المتعثرة حسب ما توفر لدى الباحثين من معلومات في بيئة المصارف العراقية .

٢- مساعدة القطاع المصرفي العراقي على النهوض بواقعه من خلال الاستفادة من نتائج هذه الدراسة.

ثالثا: أهداف الدراسة:

١- التعرف على مستوى القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي العراقي.

٢- حساب مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي.

٣- حساب مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي الودائع.

٤- حساب مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي الاصول.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

"ان ارتفاع نسب القروض المتعثرة الى حجم القروض الممنوحة يعرض القطاع المصرفي للمخاطرة وزيادة تكوين المخصصات"

خامساً: منهج الدراسة: يتم الاعتماد على المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري، اما ما يخص الجانب العملي للدراسة فيتم استخدام المنهج الكمي بالإضافة الى المنهج التحليلي واستخدام الاساليب الاحصائية المناسبة للوصول الى الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بهذه الدراسة.

سادساً: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

١- حدود البحث المكانية: تتمثل في دراسة تحليليه للقطاع المصرفي العراقي

٢- حدود البحث الزمانية : تمثلت في المدة من ٢٠١٠-٢٠١٩ م.

سابعاً: مقاييس متغيرات البحث: تم قياس متغيرات البحث الحالي بالاعتماد على المقاييس الاتية

١- القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي: يقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، وان انخفاض نسبة الديون المتعثرة يعد أمر ايجابي بالنسبة لسلامة واستقرار القطاع المصرفي ، اذ يدل هذا على ان المصارف باتت أكثر حيطة في منح الائتمان، وهذا الأمر يزيد من رصانة المصارف المالية ويقلل من امكانية تعثرها في الأجل القصير. ويحسب من المعادلة التالية : (تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، ٢٠١٩: ١٤)

$$\frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{اجمالي الائتمان النقدي}} =$$

٢- القروض المتعثرة / إجمالي الودائع: يقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف ، وان الانخفاض في نسبة هذا المؤشر يعد مؤشر ايجابي لأداء القطاع المصرفي. ويحسب من المعادلة : (تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، ٢٠١٨: ١٥)

$$\frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{اجمالي الودائع}} =$$

٣- القروض المتعثرة/ أجمالي الأصول: يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على أجمالي الأصول لدى المصارف، إذ كشفت تجارب الدول والأدبيات أن تجاوز هذه النسبة (١٠%) ينذر بحدوث ازمة مصرفية (Asli Demircuguc –Kunt, 1998: 45) ويحسب من المعادلة التالية :

$$\frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{اجمالي الأصول}} =$$

المبحث الثاني: القروض المتعثرة (المفهوم-الاسباب-الانواع):

اولا : مفهوم القروض المتعثرة: ان منح الائتمان هو أحد وظائف الاساسية في المؤسسات المالية ، ان الوسطاء الماليين يوفرّون الموارد المالية التي يحتاج اليها المقترضون و في ظل هذه العلاقة يجب على الوسطاء الماليين استخدام الائتمان الممنوح(القروض) لتحقيق الدخل من أنشطتها من أجل الايفاء بالتزامات المرتبطة بهم ، اما المصارف فأنها تسعى إلى تسهيل الاستثمارات المالية وبالتالي زيادة قدرتها على منح قروض جديدة، و عندما يقع الاقتصاد في حالة كساد فإن الأفراد و المؤسسات يواجهون صعوبة في توفير السيولة المالية وبالتالي صعوبة في سداد القروض المتعاقد عليها مما يؤدي هذا إلى المديونية المفرطة و القروض المتعثرة و التي تسبب تأثيرات سلبية على الاقتصاد (Saputra,2020:104).

القروض المتعثرة تعد احدى القضايا الاقتصادية الهامة التي تشغل فكر قطاعات كثيرة داخل المجتمع لما تمثله من خطورة بالغة على الاقتصاد الوطني و يعد مصطلح القروض المتعثرة من المصطلحات المتعثرة و الذي لم يتم تناوله من قبل القدماء بالتعريف ، فقد اشتهر هذا المصطلح خصوصا مع انتشار البنوك و الشركات و غيرها (منال و نعيمة ، ٢٠١٨: ٥)

ان التعثر يقصد به "التعرض لشيء يخل بالتوازن و بالتالي يفقد القدرة على الحركة" و ان القروض تختلف تسميتها من مصرف الى اخر فهي تسمى الديون المجمدة، الديون الراكدة، الديون العالقة الصعبة، الديون الحرجة، او الديون المشكوك في تحصيلها (شاهين، ٢٠١٩: ١٠) ، و تعد اكثر المسميات شيوعا هي القروض المتعثرة ، و في دراسة قام بها (cortavarria) و زملاؤه انه لا يوجد تعريف عالمي موحد للقروض المتعثرة (الخفاجي وعباس ، ٢٠٢٠: ٣٦٣).

و ان عدد من الباحثين في مجال المالية و المصرفية يرون مفهوم القروض المتعثرة كلا من زاوية دراسته و متغيراته و الظروف المحيطة به و التي يلخصها الجدول الاتي :

جدول (١) مفهوم القروض المتعثرة

ت	الباحثون	المفهوم
١	شافية، ٢٠١٦: ٣٣	هي تلك القروض التي تتضمن في طياتها خسارة جزئية او كلية لمؤسسات الاقراض ، و تشمل تكلفة القروض المتعثرة قيمة تلك القروض مضافا اليها تكلفة تحصيلها و ادارتها ، او تكاليف الفرصة البديلة ، و تكاليف و مصاريف معاملات المتابعة للائتمانات المتعثرة ، جراء اخفاق الزبون في سداد التزاماته تجاه المصرف في ميعادها المحدد ، سواء كان ذلك بسبب ماطلة الزبون او اسباب خارجية عن ارادته.
٢	عائشة و فاطمة، ٢٠١٧: ٣٣	و من ناحية اقتصادية فانه يقصد بالمشروعات المتعثرة بانها المشروعات التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها ، كما يعني ايضا المشروعات التي يقل فيها معدل العائد على الاستثمارات بتكلفتها الدفترية عن تكلفة راس المال

٣	شاهين، ٢٠١٩: ١١	هي الديون التي عجز المقترضون عن سدادها بعد تاريخ استحقاقها ، اذ نتيجة لعدم استردادها وجب على المصرف اخذ جزءا من ارباحه لمواجهة الخسائر الناجمة عنها.
٤	الخفاجي و عباس ٢٠٢٠: ٣٦٤	هي تلك القروض التي لم يدفع اصل مبلغها او فوائده لمدة ٩٠ يوما او قروض استحققت و لم تدفع او لا يتوقع سدادها بسبب الافلاس او التصفية الاختيارية او اعيد هيكلتها او قروض تم منحها الى شركات متعثرة او خاسرة

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات ذات الصلة.

ثانيا : اسباب تعثر القرض : ان القروض من المحركات الاساسية في تحقيق الإيرادات للمصرف ومن المهم معرفة الاسباب التي تؤدي الى تعثر القرض لكي يتم في مراحل لاحقة وضع الحلول لها ، و كما يأتي (فايزة، ٢٠١٩: ١٥) (Trisnawati et al ,2020:439) (Volkova et al,2019:32):

١- اسباب خاصة بالزبون : و هي كالآتي : (عائشة و فاطمة، ٢٠١٧: ٣٦)

أ- استيلاء الزبائن على اموال المصرف بدون سداد.

ب- عدم قدرة الزبائن على السداد في تواريخ الاستحقاق نظرا للتوسع في التسهيلات الائتمانية بالعملات المختلفة دون ضوابط.

ت- خروج بعض اخصائي الائتمان المصرفي عن القواعد المصرفية المعروفة في دراسة و متابعة الائتمان.

٢- اسباب خاصة بالمصرف: وتتمثل فيما يأتي (ياسين ، ٢٠١٥: ٢٧٧) ، (Costola and Caporin,2016:9):

أ- عدم كفاية التعليمات والشروط في العقد المبرم.

ب- عدم الاستعلام الدقيق عن الزبون.

ت- حداثة قسم الاستعلامات بالمصرف او عدم استقلالية القرار.

ث- غياب الاتصالات الفعالة بين فريق الائتمان والزبائن.

ج- منح القروض المصرفية لاعتبارات شخصية.

ح- قروض الرهن العقاري و القروض الفرعية: مع معدلات الفائدة المنخفضة و معايير الإقراض السهلة جدا فان كثيراً من الأفراد الذين عادة لا يكونوا مؤهلين للحصول على قروض الرهن العقاري التقليدي (الا من خلال وجود الحد الأدنى ٢٠٪ دفعة أولى) تتحول هذه القروض إلى رهون ذات معدل قابل للتعديل أو القروض الفرعية و هذه القروض تسمح لك بشراء ممتلكات عديدة، و العديد من المشتريين يقومون بشراء أكبر و أغلى الممتلكات الممكنة الحصول عليها ، و في هذه الحالة يطرح التساؤل عما سيحدث لدفعات منزلهم إذا بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع ، و هذا يخلق خطراً كامناً إذ إن كثيراً من الناس لن يكونوا قادرين على تحمل دفعات ممتلكات منازلهم بمجرد أن تبدأ أسعار الفائدة في الارتفاع باستمرار على مدى مراحل من الزمن كما حدث في أزمة الرهن العقاري عام ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة و التي اثرت على دول عديدة.

خ- الفساد المالي والاداري في المصرف

ان المصرف كوحدة واحدة لها علاقاتها الداخلية و الخارجية التي ينبغي مراعاتها من قبل العاملين وبالأخص الاسرار المصرفية سواء عن الائتمان او عدد العاملين او الوضع الذي يمر به المصرف حالياً من ازدهار او تدهور بالتالي فان تسرب المعلومات المصرفية الى جهات خارج عمل الجهاز المصرفي من قبل العاملين في المصرف مقابل امتيازات مالية يضعف جانب الامان ويؤثر على الاداء المصرفي ، او منح الائتمان مقابل معلومات مزورة او وهمية او غير حقيقية عن مركزه المالي او سكنه او الضمانات المقدمة او الكفالات المقدمة من قبله ، و بالتالي يقع المصرف في المخاطرة عند عدم تسديد هذا الزبون او تعثره او هروبه خارج البلد او تقديم اسم مزور الامر الذي يؤدي الى حصول صدمة ائتمانية في المصرف بسبب تفشي الفساد المالي و الاداري فيه.

٣- اسباب خارجة عن ارادة الزبون والمصرف (شافية ، ٢٠١٦: ٥١)، (Chong & Ongena, 2013: 37):

أ- سياسات التجارة الخارجية الدولية : وهي التي تهدف الى ادارة النظام التجاري الدولي في ظل حرية انتقال السلع و الخدمات و مختلف عناصر الانتاج و اثارها السلبية على الصناعات المحلية في ظل الانخفاضات السعرية الكبيرة المرتقبة للواردات كمحصلة لوفرة الانتاج الكبيرة ، فتؤدي المنافسة السعرية الى خسارة المنتج المحلي الذي يؤدي الى التعثر و الانهيار .

ب- اسباب ترجع الى كساد عالمي او محلي او كساد في مجال النشاط ذاته: وهي اسباب يصعب السيطرة عليها اذ يؤدي الى تعثر زبائن عديدين، اذ قد تطول فترة الكساد الى خمس سنوات او اكثر يمكن ان تمس العالم ككل ، مما يؤدي الى انخفاض عائدات الزبون و بالتالي عدم مقدرته على السداد للمصرف في المواعيد المقررة لذلك .

ت- اسباب خارجة عن إرادة الانسان:

و التي تتمثل في الوبئة و الامراض كفايروس كورونا المستجد المنتشر حاليا في دول العالم و من قبلها انفلونزا الخنازير والطيور وغيرها ، وكذلك الزلازل و الاعاصير و التي لا يمكن للإنسان التحكم فيها التي تؤدي الى تعطيل المرافق الحياتية الاقتصادية و المعيشية ، و بالتالي زيادة تعثر القروض و عدم تسديدها في المواعيد المحددة لها بالنتيجة يكون هناك شلل اقتصادي في جميع مناحي الحياة و كساد في تدفق السلع و الخدمات .

ث- اسباب خارجية مترتبة على الایدولوجية الاقتصادية : ومنها ما يأتي :

✗ الخلل الهيكلي : اذ يركز اقتصاد معظم الدول النامية على انتاج سلعة واحدة غالبا ما تكون مادة خام تخضع اسعارها و كمياتها لتقلبات السوق الدولي الخاص بهذه السلعة او الخدمة .

✗ الارتباط بالسوق العالمي : و تنعكس اثاره في عدم قدرة المشاريع المحلية على منافسة السلع الاجنبية في داخل الدولة خصوصا مع زيادة اتجاه الدول النامية الى استيراد سلع كاملة التصنيع .

✗ كثرة التغيرات السياسية : و المتمثلة في تغيير النظام تماما او التغيير المتتالي للحكومات و ما يترتب على ذلك من عدم استقرار الاوضاع الاقتصادية في داخل الدول .

ثالثا : انواع القروض المتعثرة: يصنف الباحثون و الكتاب القروض المتعثرة الى تصنيفات مختلفة و متعددة كما يأتي (شافية،٢٠١٦:٣٤) ، (صديقة ،٢٠١٧:٢٨) و شكل الاتي(٤) ، يوضح انواع القروض المتعثرة و كالاتي:

- ١- تصنيف القروض المتعثرة وفقا لمسبباتها : و تصنف الى نوعين و هما (عبد الحميد ،٢٠٠٩:٧٠):
 - أ- القروض المتعثرة التي اوجدتها عوامل ذاتية: هي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته ، اي التي اوجدها المشروع و كان سببا مباشرا فيها و سواء كان ذلك عن معرفة او عدم معرفة (عبد الحميد ،٢٠٠٩:٧٠)
 - ب- القروض المتعثرة التي اوجدتها عوامل خارجية: ينصرف هذا النوع الى البيئة المحيطة بالمشروع و المتصلة به من مصارف و موردين و موزعين و جهات حكومية و يحدث نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن ارادة المشرع ذاته و تنقسم الى :
 - ديون متعثرة ترجع اسبابها الى المصرف مقدم الائتمان
 - ديون متعثرة ترجع الى عوامل خارجية اخرى مثل الظروف المحيطة
- ٢- تصنيف القروض المتعثرة وفقا لدرجة صدقها ومصداقيتها: و تنقسم الى نوعين اساسين و هما (باهي،٢٠١٥:١٦) (فايزة،٢٠١٩:١٣):
 - أ- قروض متعثرة وهمية خداعة : و هي كثيرا ما يقوم بها بعض المستثمرين الاجانب اذ تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات و العصابات الدولية ، بانتهاز فرص احتياج الدول النامية الى عدد من المشروعات ، و اقامة هذه المشروعات فيها للاستفادة من المزايا و الاعفاءات و الدعم المالي الذي تقدمه هذه الدول ، و تقوم هذه المشروعات باستنزاف راس المال و العائد المحقق و تحويله في شكل ارباح الى الخارج ، و بعد انتهاء فترتي الدعم و الاعفاء يقوم المستثمرون بإعلان تعثر المشروع و افلاسه وقد يزداد الوضع تفاقمًا عندما تقوم العصابات الدولية باستخدام المشروعات المقامة كغطاء و واجهة لتغطية النشاط الإجرامي.

ب- قروض متعثرة حقيقة فعلية: وهي تلك القروض التي تحدث فعلا ليس عن عمد و تخطيط ، بل ترجع الى اسباب حقيقة و فعلية و كعارض للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الزبون ، و من ثم يتم معالجتها.

٣- تصنيف القروض المتعثرة حسب مقدار ثباتها واستمرارها: وتأخذ الانواع الاتية وهي (باهي، ٢٠١٥: ١٦) (صديقة، ٢٠١٧: ٣٢):

أ- القروض المتعثرة العرضية : هي تلك القروض التي تحدث بشكل عرضي و نتيجة لممارسة النشاط للمشروع ، و يسهل التغلب عليها نظرا لان اسبابها عارضة وبسيطة.

ب- القروض المتعثرة الدائمة : و هي تلك القروض التي تتصل بأسباب هيكلية و بالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب اصلاحا جذريا و هيكليا ، يحتاج الى جهد كبير سواء في القيام بها او في اقناع القائمين على المشروع باستخدامها او قبولها ، كعلاج لحلة التعثر التي اصابته المشروع.

رابعا : مؤشرات تعثر القرض

ينبغي لمسؤول القروض في المصرف ان يكتشف اشارات القروض المتعثرة و ذلك اثناء تعاملاته، و من اهم المؤشرات الدالة على التعثر القروض و من خلال معاملات المقترض مع المصرف و نذكر منها: (حمادة، ٢٠١٣: ٥٢) (الخفاجي وعباس ، ٢٠٢٠: ٣٦٥)، (نجم، ٢٠١٤: ٤٢)، (عبد الجبار و سعيد ، ٢٠١٦: ٣٧٣):

١- المؤشرات الخاصة بحساب الزبون لدى المصرف :

أ- اصدار صكوك على حساب القرض او الحسابات الاخرى للزبون بأكثر مما تسمح به الارصدة المتوفرة في هذه الحسابات.

ب- وجود حركات سحب من الحسابات لا تتناسب مع طبيعة عمل الزبون (المقترض) من جهة و احتياجات المشروع الممول من جهة اخرى.

ت- حدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب و الايداع ، و بطيعة الحال فان ذلك يستوجب ان يكون المصرف على اطلاع و دراية بسير العمل في المشروع الممول من خلال المتابعة.

ث- عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب الزبون مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول.

ج- ارجاع الصكوك المسحوبة على حسابات الزبون لدى المصرف او رفضها ، و طلب الزبون من المصرف ايقاف صرف بعض الصكوك.

ح- تباطؤ حركة الحساب الجاري للزبون الممول من طرف الزبون و بصفة خاصة من جانب الايداع.

٢- المؤشرات المتعلقة بطلبات المقرض

أ- تقديم المقرض طلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط له.

ب- طلب الزبون من المصرف رفع اشارة الحجز عن الضمانات المقدمة للمصرف او تكرار الطلبات لزيادة سقف الائتمان الممنوحة له على نفس الضمان.

ت- طلب المقرض زيادة فترة تخزين بضاعته في المخازن العمومية العائدة للمصرف الذي يشير الى عدم قدرة المقرض على تصريف بضاعته او استخدامها في مشاريعه بشكل سليم و مقبول.

ث- قيام الزبون بطلب استبدال الضمانات العينية بالضمانات الشخصية التي تعني ان المقرض يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع مثلا ، او تقديمها ضمانا لدائنين اخرين.

ج- قيام الزبون بتكرار جدولة اقساط قروضه الامر الذي يشير الى انه غير قادر على ادارة اموره المالية جيدا كذلك انه لم يستفد من المهلة التي تم منحها اليه من قبل المصرف في اطار عمليات الجدولة السابقة لتعزيز قدرته على التسديد.

٣- مؤشرات اخرى غير مالية: ان من المؤشرات الاخرى التي يستدل بها على تعثر القروض ما يلي (الشرايبي، ٢٠١٨: ١٤٧) (Trisnawati el, 2020:440):

أ- تغير عادات و سلوك المالكين و المسؤولين الرئيسيين عن ادارة الشركة.

ب- وجود مشاكل عائلية لدى المقرض.

- ت- تغير في ملكية الشركة او انسحاب أحد الشركاء الرئيسيين
- ث- وجود مشاكل عمالية لدى الشركة
- ج- تغير طبيعة عمل الشركة او المقرض
- ح- سحب علامات او توكيلات تجارية من المقرض
- خ- عدم وجود خطة او توجه استراتيجي لدى الشركة
- د- وجود اشاعات سلبية حول الشركة او المقرض
- ذ- زيادة حركة استفسارات الدائنين الاخرين عن الوضع المالي للمقرض او الشركة
- ر- رفع قيمة بوليصة التأمين الخاصة بالمقرض

خامسا : اساليب الوقاية من القروض المتعثرة : بعد دراسة القروض المتعثرة و اسبابها و انواعها و المراحل التي تمر بها ، يجب علينا ان نضع الحلول و الاساليب للوقاية منها و كالاتي (عبد الله و بريشي ، ٢٠١٧: ١٨)، (Hua, 2018: 21) :

١- اسلوب تعويم الزبون او الشركة المتعثرة : قد يتعرّض الزبون نتيجة ظروف استثنائية طارئة و ليست دائمة فتؤثر على قدرته على السداد مما يستدعي مساندة المصرف له بإعطائه فرصة لتحسين وضعه من خلال منحه فترة سماح يتم عن طريقها تأجيل سداد الدين وفوائده من سنة الى ثلاث سنوات ، كما تتضمن هذه العملية اما اعادة جدولة الدين او التنازل عم كل الفوائد او جزء منها او التنازل عن نسبة من الدين و تتوقف هذه على حسب الظروف التي ادت الى تعثره.

٢- اسلوب انتشارال الزبون: يقوم المصرف بمجموعة من الاجراءات التي يتم من خلالها التدخل المباشر و غير المباشر في ادارة نشاط الزبون وفقا لخطة عمل متفق عليها بين المصرف و الزبون ، تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة للشركة ، اذ يقوم المصرف بتقديم الاستشارات الإدارية المناسبة ، و التي تتضمن :

- ترشيد التكاليف وزيادة الايرادات من خلال التخلص بالبيع لبعض الاصول غير العاملة.

- زيادة كفاءة المتأخرات و تنشيط الطلب على السلع التي ينتجها الزبون ، اضافة الى ذلك فان المصرف يقدم المشورة و النصيح في مجال التسويق لمنتجات الزبون(صديقة ،٢٠١٧:٢٩).
- ٣- اسلوب انعاش الزبون: هو رفع التعثر عن الزبون اي استعادة الزبون نشاطه و العمل بكامل طاقته ، ويتم ذلك من خلال منح الزبون قروض جديدة ، وبشروط ميسرة تسمح له بمزاولة نشاطه في حالته الطبيعية ، وحتى تتحقق يجب توفير بعض الشروط و هي :
- ان يكون السبب في تعثره قد تمت معالجته او قارب على الانتهاء و الزوال.
- ان تكون التوقعات المستقبلية جيدة بالنسبة للزبون وكذا للمنتج.

المبحث الثالث: الجانب العملي:

المحور الاول : القطاع المصرفي العراقي

اولا : القطاع المصرفي العراقي النشأة و التطور

تطور النظام المصرفي العراقي بشكل مرحلي منذ بداية نشوئه حتى وقتنا الحاضر ، و تمثلت المرحلة الاولى للمدة (١٨٩٠-١٩٣٥) و التي اطلق عليها تسمية مرحلة الصيرفة الاجنبية بسبب زيادة النفوذ البريطاني في المنطقة العربية ، اذ افتتح اول مصرف بريطاني (البنك العثماني) لتسهيل اعمال ذلك النفوذ ، ثم توالى بعد ذلك افتتاح الفروع للمصارف الاجنبية ، اذ افتتح مصرف (البنك الشرقي) عام ١٩١٣ ، و البنك الشاهنشاهي الايراني عام ١٩١٨ ، حتى اصبح عددها سبعة عشر مصرفا اجنبيا مهمتها الاساسية انجاز و تمشية الاعمال التجارية مع بريطانيا و خدمة مصالحها مقابل حرمان القطاعات الاقتصادية العراقية لا سيما الصناعة والزراعة من الحصول على التمويل اللازم (خطاب ،٢٠٠٩،٢٠).

ومع تأسيس الدولة العراقية كانت بؤادر بداية الصناعة المصرفية الوطنية بصدر العملة الوطنية (الدينار) في بداية الثلاثينات من القرن الماضي تم تأسيس اول مصرف عراقي عام ١٩٣٥ (الزراعي الصناعي) و الذي تم شطره الى مصرفين و هما مصرف زراعي و اخر صناعي كمصارف متخصصة لتمويل قطاع الزراعة و الصناعة، كما اسس اول مصرف تجاري عراقي الا و هو مصرف الرافدين عام ١٩٤١ ، ثم تبعه

تأسيس المصرف الوطني العراقي عام ١٩٤٧ و الذي تحولت تسميته عام ١٩٥٧ الى البنك المركزي العراقي ، و توالى تأسيس المصارف العراقية (العقاري) عام ١٩٤٨ لتمويل قطاع الاسكان ، علاوة على تأسيس عدد من المصارف العراقية الخاصة و التي اتخذت شكل شركات مساهمة (التجاري العراقي) عام ١٩٥٣ و (بغداد) عام ١٩٥٦ ، كما صدر قانون تنظيم و مراقبة المصارف عام ١٩٦٢ و تعد هذه المرحلة ذات اهمية خاصة لتطور النظام المصرفي و توسيع عمليات الصيرفة العراقية و دعم القطاعات الاقتصادية (عبد النبي ، بدون سنة ، ٢).

اما المرحلة الثالثة و التي سميت بمرحلة التأمين و الدمج امتدت للمدة (١٩٦٢-١٩٩٠) و بدأت مع صدور قانون التأمين للمصارف رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٤ ، و بموجبه تم تأمين المصارف الاجنبية و الاهلية و خضوع المصارف لإدارة و رقابة المؤسسة العامة للمصارف التي ترتبط مع البنك المركزي العراقي تزوده بكافة التقارير المالية ، كما تم خلال هذه الفترة دمج بعض المصارف مع بعضها و اصبحت تحت اربع مجموعات مصرفية تضم كل مجموعة عددا من المصارف ، ثم تلى ذلك عمليات دمج اخرى للمجموعات نفسها عام ١٩٧٠ و تم انتفاء الحاجة للمؤسسة العامة للمصارف و تم ربط مصرف الرافدين و المصرف التجاري العراقي بوزارة المالية ، و كما صدر قانون البنك المركزي العراقي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ و الذي حدد ملكية المصارف للدولة حصرا و منع العمل لتأسيس المصارف الخاصة ، و شهدت هذه المرحلة في نهايتها تأسيس مصرف الرشيد عام ١٩٨٨ ليكون ثاني مصرف تجاري عراقي (الشبيبي ، ٢٠٠٧:٣).

اما المرحلة الرابعة و هي مرحلة تأسيس المصارف الخاصة امتدت للمدة (١٩٩١-٢٠٠٣) و صدور قانون (١٢) لسنة ١٩٩١ ، و تعديل قانون البنك المركزي العراقي السابق ، و بدء تأسيس المصارف الاهلية و بموجب قانون الشركات العراقي اصبح القطاع المصرفي يضم خمسة و عشرين مصرفا منها ستة مصارف حكومية و ثمانية عشر مصرفا خاصا و مصرف اسلامي خاص ، كما شهدت المرحلة تأسيس سوق بغداد للأوراق المالية (التقرير السنوي للبنك المركزي ، ٢٠٠٣:٢٣).

اما المرحلة الاخيرة و التي تمتد للمدة (٢٠٠٤- لحد الان) و التي تمثلت بصدر عدد من القوانين الخاصة بتنظيم الصيرفة العراقية منها قانون البنك المركزي (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ ، و كذلك قانون المصارف (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ ، وقانون الاستثمار العراقي (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ، و تعديلاته اللاحقة ، و ثم اعادة النظر لبناء القطاع المصرفي و اعادة هيكلته و منح اجازات لتأسيس مصارف عربية و اجنبية للدخول بالعمل المصرفي من خلال تأسيس الفروع او الدخول بالمشاركة براس مال المصارف الخاصة ، كما انجز البنك المركزي العراقي نظام المدفوعات العراقي باعتماد انظمة مدفوعات متطورة في هذا المجال و كذلك اصدار قانون الدفع الالكتروني ، كما صدر قانون الصيرفة الاسلامية (٢٣) لسنة ٢٠١٥ لتنظيم عمل الصيرفة الاسلامية في العراق وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية(التقرير الاقتصادي للبنك المركزي، ٢٠١٥:٤٤).

ثانيا : اختلالات القطاع المصرفي العراقي : القطاع المصرفي العراقي والخدمات التي يقدمها هي نتاج للبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعمل فيها ، واذا كانت تلك البيئة جيدة ومستقرة بالتأكيد ستشهد اثاراً ايجابية للقطاع المصرفي وعلى الرغم من ان الظروف التي يمر بها البلد الا ان القطاع المصرفي يشهد حركه تطويرية باتجاه تصاعدي على الرغم من محدوديتها ، وفيما يلي اهم سمات القطاع المصرفي العراقي ومشاكله:

١- السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي لم تحدد اهدافها لفترات طويله الاجل ، فضلا عن غياب كلمه التنمية في اهدافها علاوة على عدم وجود تناسق وتناغم في عملها مع السلطات المالية باعتبار ان المصارف تابعه لها من الناحية الادارية والمالية فلا بد من التنسيق بينهما .

٢- هناك ضعف واضح لدى القطاع المصرفي في نقل الحوافز النقدية والمالية الى البيئة الاقتصادية بسبب ضعف الهياكل الادارية والفنية وعدم اعتمادها الاساليب الحديثة للصناعة المصرفية.

٣- عدم تناسق الخدمات المصرفية مع متطلبات الحاجات الاقتصادية سواء للاقتصاد ككل ولأصحاب المصالح مع المصرف ، اذ لا يتجاوز عدد الخدمات المقدمة على عشرين خدمه مقارنة مع ما تضمنته

المادة (٢٧) من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ والتي سمحت للمصارف ممارسة خدمات تبلغ أكثر من خمسين خدمة اقترتها المادة المذكورة.

٤- بلغ إجمالي رؤوس أموال القطاع المصرفي عام ٢٠١٩ بما يقارب (١٥,٥) ترليون دينار وبلغت الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف الخاصة ٧٧,٤% مقابل ٢٢,٦ للمصارف الحكومية وهذا بحد ذاته يعد تركيزاً لرأس المال، والمفارقة هنا على الرغم من ارتفاع الوزن النسبي لرؤوس أموال المصارف الخاصة فهي لم تشارك في عملية تمويل التنمية للقطاعات الاقتصادية من خلال القروض والائتمان الممنوح لتلك القطاعات وكانت مساهمتها لا تتجاوز الـ ١٥% من إجمالي الائتمان، وتوزع رأس المال المصرفي بين ٦,١% للمصارف الأجنبية ٣٤,١% للمصارف الإسلامية و ٢٢,٦ للمصارف الحكومية و ٣٧,٢ للمصارف التجارية المحلية الخاصة.

٥- بلغ إجمالي الودائع المصرفية اتجاهه التصاعدي لعام ٢٠١٩ وبمبلغ ٨٢,١ ترليون دينار مقابل ٧٦,٩ ترليون دينار عام ٢٠١٨ توزعت بين الودائع الجارية ٥٩.٩ ترليون دينار و ١٢,٦ ترليون دينار للتوفير و ٩,٦ ترليون دينار للزمنية و احتلت ودائع القطاع الحكومي المرتبة النهائية برصيد ٢٦,٦ ترليون دينار وودائع القطاع الخاص ٣٠,٧ ترليون ديناراً ثم قطاع المؤسسات العامة ثالثاً برصيد ٢٤,٨ ترليون دينار وهنا لا بد ان تشير الى ان العمق المصرفي للقطاع لا يزال محدوداً بالرغم من اتجاهه التصاعدي للودائع وبلغ نسبه ١١,٧% لعام ٢٠١٩ وهي منخفضة اذا ما قورنت مع المتوسط العربي والبالغ ٤١,٩% (البنك المركزي العراقي التقرير السنوي الاستقرار المالي، 2019 : 68)

٦- انخفاض الوعي المصرفي والثقافة المصرفية لدى المجتمع العراقي والذي يعد من العوامل المهمة التي تعزز عمل النشاط المصرفي وقد يرجع ذلك الى عوامل مصرفيه تتعلق بجوده الخدمة المصرفية ودور الاعلام في نشر معلومات عن التعاملات المصرفية الحديثة وقد يعود ذلك الى العوامل الموضوعية التي ترتبط بالمجتمع نفسه ، كانخفاض الدخل علاوة على التمسك بالمعتقدات الدينية المتعلقة كالربا.

٧- اما على صعيد الائتمان المصرفي فهو الاخر باتجاه تصاعدي وبلغ بنهاية عام ٢٠١٩ مبلغ ٤٢,١ تريليون دينار ولا يزال العمق المصرفي في القطاع منخفض وبلغ ١٦% لعام ٢٠١٩ في حين بلغ في الدول العربية مثل الاردن حوالي ٧٠% والمغرب ٧١% والسعودية ٤١% ومصر ٢٨% ناهيك عن انه اعتبرنا ان الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وهو اساس العمق المصرفي باعتباره يساهم في عملية التنمية فيبلغ حوالي ٨% لعام ٢٠١٩ و هي نسبة ضعيفة تتطلب بذل جهدا من قبل السلطات المالية والنقدية لزيادتها كي تساهم في تمويل القطاع الخاص المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي.

٨- اغلب دول العالم اليوم تضع مساله الشمول المالي ضمن اهدافها الاستراتيجية لما لها من اثار ايجابية على النمو الاقتصادي و توزيع الدخل وخفض البطالة والفقر ويعني مدى قدره المصارف في وصول خدماتها المتنوعة الى أكثر عدد من السكان لاسيما ذوي الدخل المحدود وبتكاليف مناسبة لهم ،ويعد الجانب التكنولوجي والتوسع في استخدام الهاتف النقال واجهزه النقل والتمويل المالي فضلاً عن استخدام ATM بشكل واسع وغيرها من الخدمات الرقمية التي تعد من العناصر المهمة للشمول المالي ، وقد سعت السلطة النقدية من اجل تعزيز الشمول المالي وشكلت لجنة عليا لذلك وتهيئة استراتيجية وطنية طويلة الاجل ، ويعمل البنك المركزي على نشر خدمات الدفع الالكتروني والتحول نحو الخدمة الرقمية ، لقد ازداد انتشار اجهزة ATM و Pos و قد بلغت نسبة البالغين الذين يستخدمون ادوات الدفع الالكتروني ١٩% وهي نسبة جيدة لحداته النشاط ورغم ذلك فهي أقل نسبة من بين البلدان فمثلا في الكويت ٧٥% ، والسعودية ٦١% ، ولبنان ٣٣% ، ومصر ٢٣%. (البنك المركزي العراقي تقرير الاستقرار المالي، 2018 : 105)

٩- هناك ضعف واضح في فقره السيولة اذ تحتل الموجودات السائلة وزن نسبي عالي من اجمالي الموجودات وتصل درجه بعض المصارف الى ٧٠% فأكثر وهذا يشكل فائض سيوله عال لاسيما لدى المصارف الخاصة وهو على حساب توظيف الاموال واستثمارها ومن ثم على ربحيه المصارف (البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2017: 36).

١٠- هناك تركيز في مؤشرات القطاع المصرفي ، مصرف الرافدين يسيطر من اذ الموجودات على نسبه ٥١% من اجمالي الموجودات القطاع المصرفي ونسبه ٤٥% من الودائع و ٤١% من الائتمان وبلغت الحصة السوقية لمصرف الرشيد والرافدين حوالي ٦٨% من اجمالي الموجودات و ٧٠% من الودائع و حوالي ٦٠% من القروض والسلف (البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٧: ٧) ، كما يوجد تباين واضح بين المصارف بالموجودات فقد استحوذت المصارف التقليدية على نسبه ٩٢,٦% والاسلامية على ٧٤% اما حصه الاجنبية ٣,٤% (البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٧: ٦)

كما شهد عام ٢٠١٨ زيادة في انتشار عدد اجهزة pos،ATM في عموم العراق فقد ارتفع عدد ATM على مساحة العراق الى 2.8 في عام ٢٠١٨ بعد ان كان ١,٣٦ في العام السابق له، وهي نسبة لا زالت ضعيفة مقارنة مع الدول العربية ، وكذلك زاد انتشار pos من ٢,٤٢ الى ٤,٨٧ عام ٢٠١٨ ، ومن المتوقع الزيادة لها في السنوات القادمة. كما موضح في الجدول (٢)

جدول (٢) مؤشرات التحول المالي للقطاع المصرفي (٢٠١٥-٢٠١٨)

السنوات	عدد فروع المصارف (١)	عدد ATM (٢)	عدد السكان (٣) (مليون نسمة)	عدد ATM لكل ١٠٠٠ كم ^٢	عدد POS لكل ١٠٠٠ كم ^٢	عدد الفروع لكل ١٠٠٠ كم ^٢	الكثافة المصرفية (٢/١)	الانتشار المصرفي (١/٢)
٢٠١٥	854	580	36.9	.83	.84	1.96	43.2	2.31
٢٠١٦	866	660	37.8	.93	1.36	1.99	43.7	2.29
٢٠١٧	843	730	37.2	1.36	2.42	1.94	44.05	2.27
٢٠١٨	865	810	38.2	2.8	4.87	1.92	44.16	2.26

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي - التقرير السنوي للاستقرار المالي للسنوات (٢٠١٥-٢٠١٨).

المحور الثاني: واقع القروض المتعثرة في القطاع المصرفي العراقي:

١- توزيع القروض المتعثرة حسب الجهة المانحة للقطاع المصرفي (٢٠١٠-٢٠١٩)

من جدول (٣) نلاحظ الاتجاه التصاعدي للقروض المتعثرة فبعد ان كانت بمستوى حوالي ٢٧٤ مليار دينار عام ٢٠١٠ وصلت الى اقصاها عام ٢٠١٨ لتبلغ حوالي ٤٨٦٢ مليار دينار والتي تشكل نسبة عالية الى اجمالي الائتمان النقدي لتبلغ ١٢,٨ % ، و التي تعكس حالة مخاطرة عالية قد تواجه الجهاز المصرفي لا سيما المخاطر الناتجة عن نشاط القطاع الخاص،

و كما يتطلب ذلك تكوين المخصصات ضد المخاطر الائتمانية و هي في غير صالح مؤشر جودة الموجودات للقطاع المصرفي ضمن مؤشرات الانذار المبكر للوقوع بالمخاطرة و الذي حدد بموجب السلطة النقدية (١٠%) ، كما لاحظنا انخفاض القروض المتعثرة لسنة ٢٠١٩ و بنسبة انخفاض بلغت (١٥%) مقارنة مع عام ٢٠١٨ و بلغت حوالي (٤١٤٧) مليار دينار و شكلت ما نسبته ٩,٨٦% من الائتمان النقدي و الذي سينعكس على تراجع المخاطرة الائتمانية دون النسبة المعيارية كما مثلت نسبة القروض المتعثرة ٣,٥٩% من اجمالي موجودات القطاع المصرفي و هي نسبة منخفضة عكست ضخامة موجودات القطاع المصرفي البالغة حوالي ١٣٣ ترليون دينار عام ٢٠١٩ (البنك المركزي العراقي-تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٩ ص١٨).

كما لوحظ ان القروض المتعثرة من القطاع الحكومي تشكل النسبة الاكبر و البالغة 2370 مليار دينار للمدة من (٢٠١٠-٢٠١٩) لا سيما بعد تسديد ما يقارب ٩٥٠ مليار دينار من ديون القطاع الخاص للحكومة و هو يعكس سياسة المصارف الحكومية بالتفاوض المستمر مع القطاع الخاص لتحصيل الديون متأخرة التسديد، اما على مستوى الجهة المانحة فنلاحظ ايضا اتجاه تصاعدي للقروض المتعثرة من حوالي ١٧١ مليار دينار عام ٢٠١٠ الى ١٧٧٦ مليار دينار لحساب القطاع المصرفي الاهلي ، و بلغت اقصاها للسنوات (٢٠١٥-٢٠١٩) متأثرة بالحالة الاقتصادية و السياسية و الامنية التي مر بها البلد ، لا سيما في

تحليل واقع القروض المتعثرة للقطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٠ - ٢٠١٩

المحافظات المحتلة من قبل ارباب داعش ، و كذلك هنالك اتجاه تصاعدي للقروض المتعثرة للقطاع الحكومي لغاية ٢٠١٨.

جدول (٣) توزيع القروض المتعثرة حسب الجهة المانحة للقطاع المصرفي (٢٠١٠-٢٠١٩) (مليار دينار)

السنوات	القطاع المصرفي الحكومي	القطاع المصرفي الاهلي	المجموع	اجمالي الائتمان النقدي	نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي
2010	103	171	274	9400	2.9
2011	190	269	459	13000	3.5
2012	206	292	498	18271	2.7
2013	1582	413	1994	29952	6.7
2014	1845	536	2381	34123	7.0
2015	2067	1012	3080	36753	8.4
2016	2164	1182	3346	37180	9.0
2017	3187	1154	4341	37953	13.0
2018	3320	1542	4862	38469	12.6
2019	2370	1777	4147	42053	9.9
الوسط الحسابي	1703.4	835	2538.2	29715.4	7.6
Max	3320	1777	4862	42053	13

2.7	9400	274	171	103	Min
-----	------	-----	-----	-----	-----

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على تقرير الاستقرار المالي (٢٠١٠-٢٠١٩) ، وكذلك اعتمادا على التقارير المالية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة من (٢٠١٠-٢٠١٩).

٢- توزيع القروض المتعثرة للقطاع المصرفي حسب الجهة المستفيدة للقطاع المصرفي (٢٠١٠-٢٠١٩) من الجدول (٤) نلاحظ تركيز القروض المتعثرة لدى القطاع الخاص سواء للانتماء الممنوح من المصارف الحكومية او الاهلية ، كما نلاحظ انعدام الديون على الحكومة من القطاع المصرفي بنوعيه ، كما لاحظنا الاتجاه التصاعدي لتعثر القروض لدى القطاعين و هذا سينعكس بالسلب على العلاقة بين القطاع الخاص و المصارف الحكومية التي تزداد بتعاملاتها مع القطاع الخاص ، و بلغت القروض في اقصاها عام ٢٠١٨ لتبلغ ٣٣٢١ مليار دينار ممنوحة من المصارف الحكومية ، و عليه يتضح ان القطاع الخاص استمر في الحصول على النسبة الاكبر من القروض المتعثرة طول المدة المبحوثة و بلغت نسبته ٩٨ % لعام ٢٠١٩ و ان ١٧,٤ % من القروض التي تقدمها المصارف الحكومية للقطاع الخاص هي ديون متعثرة ٢٢,٨ % من قروض القطاع الخاص هي ايضا متعثرة و كل ذلك يتطلب دراسة و تحليل أكثر لمعرفة الاسباب عن ذلك سواء فيما يتعلق بالضمانات او سجل العملاء او غيرها او فيما يتعلق بإدارة الائتمان نفسه من قبل المصارف ، من الجدول (٤) نلاحظ تسجيل زيادة كبيرة جدا و مضطردة في المشاريع المحولة الى القطاع الخاص و مساهمة ذلك في زيادة مقدار القروض المتعثرة والتي تحتاج الى وقفة و تأمل و وضع حلول قبل ان يأتي طوفان خطر القروض المتعثرة و يزداد الى نسب غير متوقعة و غير مسيطر عليها ، بينما بالجانب الاخر كان القطاع الحكومي تتراوح القروض المتعثرة له بين (٠,٣-٠) مليار دينار ، و هي زيادة غير كبيرة و معقولة مقارنة بالقطاع الخاص ، اما المؤسسات الحكومية فأنها سجلت قروضا متعثرة أعلى من القطاع الحكومي اذا تراوحت (٠-٧٠) مليار دينار ، و هي تشكل نسبة زيادة بسيطة لا تثير الشكوك لدى القطاع المصرفي الحكومي ، اما القطاع المصرفي الاهلي فهو الاخر سجل اتجاها تصاعديا في القروض المتعثرة ، و كانت النسبة الاكبر من القروض المتعثرة من نصيب القطاع الخاص اذ زاد عن

(١٧١) مليار دينار عام (٢٠١٠) الى (١٧٧٦) مليار دينار في عام (٢٠١٩) و هي زيادة كبيرة جدا و تعد مؤشر خطر ، وبالتالي يجب تشديد الرقابة و مراجعة دورية للقروض الممنوحة ، حتى لا تخرج عن سيطرة سلطة البنك المركزي و بالتالي تخلق ازمات كان يمكن لنظام المصرفي العراقي ان يكون في غنى عنها ، اما القطاع الحكومي و المؤسسات العامة فأنها لم تسجل قروض متعثرة عن طريق القطاع المصرفي الاهلي.

جدول (٤) توزيع القروض المتعثرة للقطاع المصرفي حسب الجهة المستفيدة للمدة (٢٠١٠-٢٠١٩)

(مليار دينار)

السنوات	القطاع المصرفي الحكومي				القطاع المصرفي الاهلي				المجموع
	الحكومي	المؤسسات العامة	القطاع الخاص	المجموع	الحكومي	المؤسسات العامة	القطاع الخاص	المجموع	
2010	0	0	103	103	0	0	171	171	274
2011	0	0	190	190	0	0	269	269	459
2012	0	5	199	204	0	0	294	294	498
2013	0	5	1577	1582	0	0	412	412	1994
2014	0	5	1841	1846	0	0	535	535	2381
2015	0.3	5	2063	2068.3	0	0	1012	1012	3080
2016	0.3	8	2156	2164.3	0	0	1182	1182	3346
2017	0.3	7	3179	3186.3	0	0	1155	1155	4341

تحليل واقع القروض المتعثرة للقطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٠ - ٢٠١٩

4862	153 8	1538	0	0	3321. 3	3300	21	0.3	2018
4147	177 6	1776	0	0	2371. 3	2301	70	0.3	2019
2538 .4	834 .4	834.4	0	0	1703. 95	1691	12.8	0.15	الوسط الحسابي
4862 .3	177 6	1776	0	0	3324. 3	3301	70	0.3	Max
274	171	171	0	0	103	103	0	0	Min

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٩).

٣- توزيع القروض المتعثرة للقطاع المصرفي حسب القطاعات للمدة (٢٠١٠-٢٠١٩) من الجدول (٥) نلاحظ القيمة المطلقة للقروض المتعثرة للقطاعات الاقتصادية المستفيدة من الائتمان النقدي الممنوح لها و لاحظنا اتجاه تصاعدي للقروض المتعثرة لأغلب القطاعات. من الجدول (٥) نلاحظ الاتجاه التصاعدي للقروض المتعثرة ، و كانت أعلى ثلاثة قطاعات سجلت أعلى متوسط لقروض المتعثرة هي في المركز الاول قطاع الجملة و المفرد و المطاعم بمتوسط مقداره (٨٤٣,٤) مليار دينار ، اما المركز الثاني فهو قطاع التمويل و التأمين بمتوسط حسابي قدره (٤١١,٢) مليار دينار ، اما المركز الثالث فهو من نصيب قطاع خدمات المجتمع بمتوسط حسابي قدره (٣١٤,٢) مليار دينار. كما نلاحظ عند تحليلنا للقروض المتعثرة لعام ٢٠١٩ من حيث الاهمية النسبية للقروض المتعثرة لكل قطاع من اجمالي القروض المتعثرة نلاحظ ان قطاع خدمات المجتمع جاء اولاً و بنسبة حوالي ٣٧% من اجمالي القروض المتعثرة و جاء قطاع التشييد و البناء ثانياً و بنسبة حوالي ٢٤% ثم قطاع التجارة و المطاعم و الفنادق و بنسبة ١٨% و هذه النسب العالية للقطاعات الثلاث تعكس لنا نسب تعثر في تسديدها للائتمان

الممنوح لها و سينعكس ذلك بالسلب على التعامل المصرفي معها سواء في القطاع المصرفي الحكومي او الاهلي (البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٩-ص٢١).
اما أقل ثلاث قطاعات في القروض المتعثرة ففي المرتبة الاخير العاشرة جاء قطاع العالم الخارجي بمتوسط حسابي وهو (٥) مليار دينار ، اما المركز التاسع فكان من نصيب قطاع التعدين بمتوسط حسابي هو (٦) مليار دينار ، اما المركز الثامن من حصة قطاع النقل و التخزين و بمتوسط حسابي هو (٧٥) مليار دينار .

نلاحظ من العرض اعلاه ان القروض المتعثرة كانت في القطاعات الاستهلاكية أكثر بعشرات المرات منها في القروض في القطاعات الخدمية و الانتاجية و كذلك قطاع التصدير (التمثل بالعالم الخارجي) ، و الذي يترك انطباع لدى القارئ اننا شعب استهلاكي وليس انتاجيا و لذلك نرى تراكم القروض المتعثرة في قطاعات غير اساسية وغير حيوية.

جدول (٥) توزيع القروض المتعثرة للقطاع المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية للمدة (٢٠١٠-٢٠١٩)

(٢٠١٩) (مليار دينار)

السنوات	الزراعة و الصيد	البناء	الصناعة التحويلية	الماء و الكهرباء و الغاز	تجارة الجملة و المفرد و المطاعم و الفنادق	النقل و التخزين	التمويل و التأمين	خدمات المجت مع	العالم الخارجي	تشبي يد وبن اء	الم جم وع
2010	21.1	0.05	22	1.4	144.6	9.6	25.3	38.7	1	10	274
2011	20.7	0.0	22.9	18.6	247.9	17.1	17.2	49.9	0.6	64	459

تحليل واقع القروض المتعثرة للقطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٠ - ٢٠١٩

									0		
									5		
49 8	61. 8	0.3	63.7	18.6	18.1	265.4	19.1	28.3	0. 0 0 5	23.1	201 2
19 94	83. 7	2.6	112. 2	532. 3	21.8	1138	21.3	46.4	5. 8	30	201 3
23 81	16 0.9	0.7	172. 9	577. 3	24.6	568.2	70.5	682. 5	2 2. 4	101	201 4
30 80	18 5.2	1.3	273. 9	692. 6	231. 1	938.5	27.3	585. 9	0. 3	144. 2	201 5
33 46	16 5.2	8	320. 2	741. 8	85.8	1153.7	485.7	226. 1	0	159. 7	201 6
43 41	26 5.2	0.9	315. 6	684. 2	79	1349.3	1067.5	403. 9	0	175. 7	201 7
48 62	22 6.7	35. 8	265. 9	738. 1	66.9	1880.8	1043.6	411. 3	3 3. 6	159. 5	201 8
41 47	98 5.3	0	152 9	84.3	204. 7	747.3	149.2	233. 6	0. 0 1	213. 6	201 9

تحليل واقع القروض المتعثرة للقطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٩ - ٢٠١٠

25 38 .3	22 0.8	5.1	314. 2	411. 2	75.9	843.4	290.4	266. 3	6. 2	104. 9	الوسط الحس ابي
48 62 .2	98 5.3	35. 8	152 9.0	741. 8	231. 1	1880.8	1067.5	682. 5	3 3. 6	213. 6	Max
27 3. 7	10. 0	0.0	38.7	17.2	9.6	144.6	1.4	22.0	0. 0	20.7	Min
	الس ادس	العاش ر	الثالث	الثاني	الثامن	الاول	الرابع	الخام س	التا سع	السابع	الترتي ب

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي - للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٩).

المحور الثالث: مؤشرات قياس القروض المتعثرة للقطاع المصرفي:

١- تحليل مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي للقطاع المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٩)

يشير هذا المؤشر الى جودة محفظة القروض للقطاع المصرفي ويبين لنا مدى الاعتماد على الموجودات المصرفية في حالة ارتفاع خطر الائتمان اكثر من ١٠% وقد يؤدي انخفاض الجودة الى الانحدار المالي للمصرف لاسيما أن الموجودات هي اساس مجابهة تلك الاخطار والتي تنجم من خلال نوعية محفظة القروض، ونلاحظ من جدول (١٠) قد بلغ المعدل العام لمؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي (٨%) حيث أن نسب القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي قد اتخذت اتجاه متذبذب انخفاضاً وارتفاعاً خلال مدة البحث ، حيث كانت ادنى قيمة له في عام (٢٠١٢) اذ بلغت (1.8%)، وان

انخفاض نسبة الديون المتعثرة يعد أمر ايجابي بالنسبة لسلامة واستقرار القطاع المصرفي ، اذ يدل هذا على ان المصارف باتت أكثر حيطة في منح الائتمان ، وهذا الأمر يزيد من رصانة المصارف المالية ويقلل من امكانية تعثرها في الأجل القصير، اما اعلى مستوى في عام (٢٠١٨) حيث بلغت (12.6%) ، وأن هذا الارتفاع في المؤشر يشير الى أن القطاع المصرفي قد يتعرض لازمات مصرفية وبالتالي يتطلب اهتماما أكبر من قبل السلطات الاشرافية على الجهاز المصرفي للعمل على تقييد نمو القروض المتعثرة للحد من هذا الارتفاع ولحماية الجهاز المصرفي من التعثر وتعزيز سلامته المالية.

وارتفعت نسبة المؤشر للمصارف الحكومية من ٧% عام ٢٠١٦ الى ١٠% عام ٢٠١٧ ، وبلغت ١٦% في المصارف الاهلية خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ وارتفعت نسبة المؤشر للقطاع المصرفي ككل من ٩% عام ٢٠١٦ الى ١١% عام ٢٠١٧ وهي نسبة مرتفعة نتيجة الاضطرابات التي شهدتها العراق ، والتي اثرت على قدرة المقترضين على السداد خصوصا في المصارف الخاصة (اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٩ : ٦) . وشكل (١) يوضح اتجاه المؤشر لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٩) .

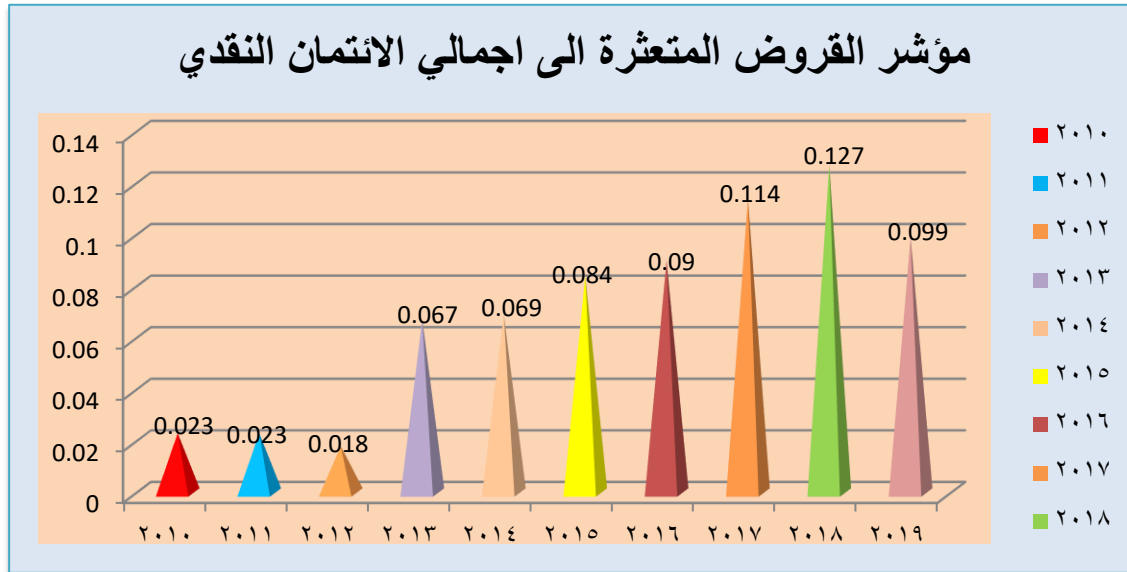
جدول (٦) مؤشر القروض المتعثرة/ اجمالي الائتمان النقدي للمدة (٢٠١٠-٢٠١٩) (مليون دينار)

مؤشر القروض المتعثرة/ اجمالي الائتمان النقدي				
السنوات	القروض المتعثرة	أجمالي الائتمان النقدي	القروض المتعثرة الى إجمالي الائتمان النقدي %	معدل النمو
2010	274477	11721535	2.3416	---
2011	459305	20353139	2.2567	-3.62857
2012	497871	28438688	1.7507	-22.4222
2013	1994459	29952012	6.6588	280.3574
2014	2361133	34123067	6.9195	3.913813
2015	3079653	36752686	8.3794	21.09893

تحليل واقع القروض المتعثرة للقطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٠ - ٢٠١٩

7.415266	9.0008	37180123	3346490	2016
27.06434	11.4367	37952829	4340568	2017
10.87131	12.6801	38486947	4880171	2018
-22.2186	9.8627	42052511	4147527	2019
33.60574	8.0065	31701353	2538165	المتوسط الحسابي
280.3574	12.6801	42052511	4880171	MAX
-22.4222	1.7507	11721535	274477	MIN

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية
لأعوام مختلفة ، دائرة الاحصاء والابحاث
البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي www.cbiraq.org



الشكل (١) اتجاه مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي للمدة (٢٠١٩-٢٠١٠)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (٦)

٢- تحليل مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي الودائع للقطاع المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٩-٢٠١٠) من خلال جدول (٧) نلاحظ أن المعدل العام لمؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي الودائع قد بلغ نسبة (3.64) ، وأن حجم الودائع في ارتفاع متزايد فقد ارتفع خلال السنة ٢٠١٩ بنسبة (٨,٢١%) بالمقارنة بنسبة السنوات السابقة وتلته سنة ٢٠١٨ ومقارنة بسنة ٢٠١٠ كانت نسبة الزيادة (٤,٧٩%) ، وأن الزيادة التي حصل عليها القطاع المصرفي في العراق هي ودائع تحت الطلب ولا يمكن استخدامها في النشاط الاقراضي أما عند مقارنة الودائع مع القروض المتعثرة يلاحظ أن حجم الودائع يفوق القروض المتعثرة خلال المدة الزمنية للدراسة وكذلك حجم المتوسط الحسابي للودائع يفوق معدل المتوسط الحسابي للقروض المتعثرة. ويبين الشكل (٢) اتجاه المؤشر لدى المصارف التجارية في العراق ، ويلاحظ أن نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الودائع قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال مدة البحث (٢٠١٩-٢٠١٠) حيث كانت ادنى قيمه له في

عام (٢٠١٠) اذ بلغت (0.6%) ، اما اعلى مستوى كان في عام (٢٠١٧) اذ بلغت تقريبا (6.5%) حيث ان المصارف التجارية العراقية اتخذت الاجراء المناسب وذلك برفع مخصص الديون المتعثرة لديها وذلك من أجل حماية أموال المودعين والحفاظ على المركز المالي الجيد للمصارف ، بعد ذلك نلاحظ انخفاض هذه النسبة لتصل في عام (٢٠١٩) الى (5.1%) وأن هذا الانخفاض يعد مؤشر ايجابي لأداء القطاع المصرفي.

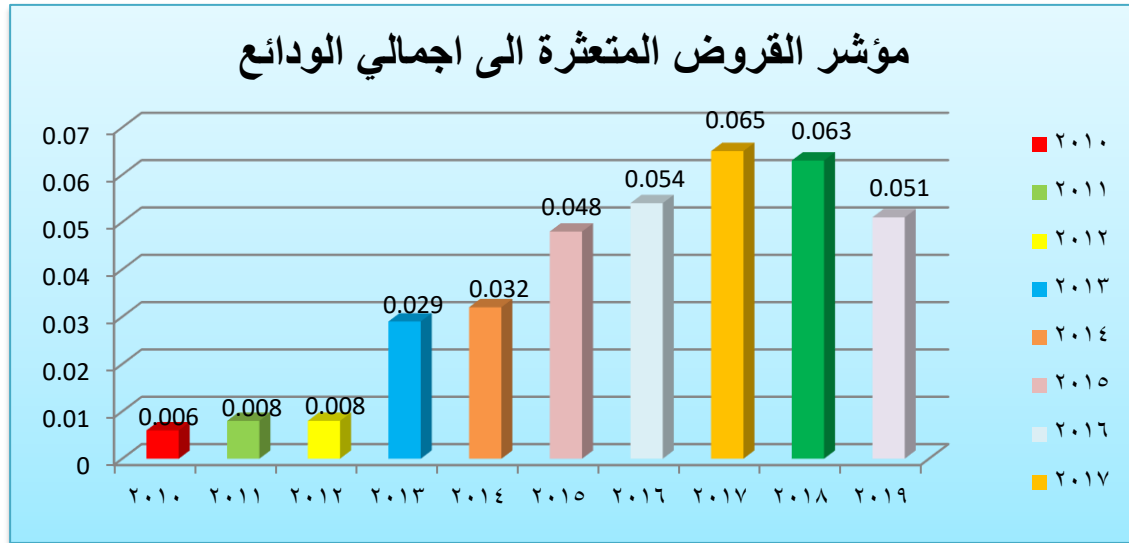
ويلاحظ ان قيم المؤشر خلال مدة البحث لم يتجاوز النسبة المعيارية (10%) ومن ثم فإن المصارف لا تعاني من أية أزمة وفقا لهذا المؤشر.

جدول (٧) مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي الودائع للمدة (٢٠١٩-٢٠١٠) (مليون دينار)

مؤشر القروض المتعثرة / اجمالي الودائع				
السنوات	القروض المتعثرة	أجمالي الودائع	القروض المتعثرة الى إجمالي الودائع %	معدل النمو
2010	274477	47947232	0.572	----
2011	459305	56157180	0.818	42.87409
2012	497871	62005935	0.803	-1.82799
2013	1994459	68855487	2.897	260.7472
2014	2361133	74073336	3.188	10.04542
2015	3079653	64344061	4.786	50.15326
2016	3346490	62398733	5.363	12.05221
2017	4340568	67048631	6.474	20.7099
2018	4880171	76893927	6.347	-1.96383
2019	4147527	82107454	5.051	-20.4091

تحليل واقع القروض المتعثرة للقطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٩ - ٢٠١٠

41.37569	3.835	66183197	2538165.4	المتوسط الحسابي
260.7472	6.474	82107454	4880171	MAX
-20.4091	0.572	47947232	274477	MIN
المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية الاحصائية لأعوام مختلفة، دائرة الاحصاء والابحاث.				



شكل (٢) اتجاه مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي الودائع في العراق للمدة (٢٠١٩-٢٠١٠)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (٧)

٣- تحليل مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي الاصول للقطاع المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٩)

من خلال جدول (٨) نلاحظ أن المعدل العام لمؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي الاصول قد بلغ نسبة (2.25%) ، ويلحظ أن نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الاصول قد اتخذت اتجاه تصاعدي فقد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال مدة البحث (٢٠١٠-٢٠١٩) حيث كانت ادنى قيمة له في عام (٢٠١٠) اذ بلغت (0.08%)، اما اعلى مستوى كان في عام (٢٠١٨) اذ بلغت (4.5%) ، نلاحظ بعد ذلك انخفضت هذه النسبة لتصل في عام (٢٠١٩) الى نسبة بلغت (3.4%) ويرجع السبب في هذا الانخفاض الى انخفاض القروض المتعثرة حيث نلاحظ من خلال الجدول (٧) بلغت القروض المتعثرة في عام (٢٠١٩) قيمة (٤١٤٧٥٢٧) بعد أن كانت في عام (٢٠١٨) تبلغ قيمتها (٤٨٨٠١٧١) ، وأن انخفاض معدل منح القروض الى الافراد من قبل المصارف التجارية يرجع الى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض ونفور الافراد من المصارف التجارية الاهلية. ويوضح الشكل (٢٠) اتجاه المؤشر لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٩) .

ويلحظ أن النسبة لم تتجاوز (٥%) اثناء مدة البحث (٢٠١٠-٢٠١٩) أي لم تتجاوز القيمة المعيارية (10%) ومن ثم فإن المصارف لا تعاني من أية أزمة وفقا لهذا المؤشر .

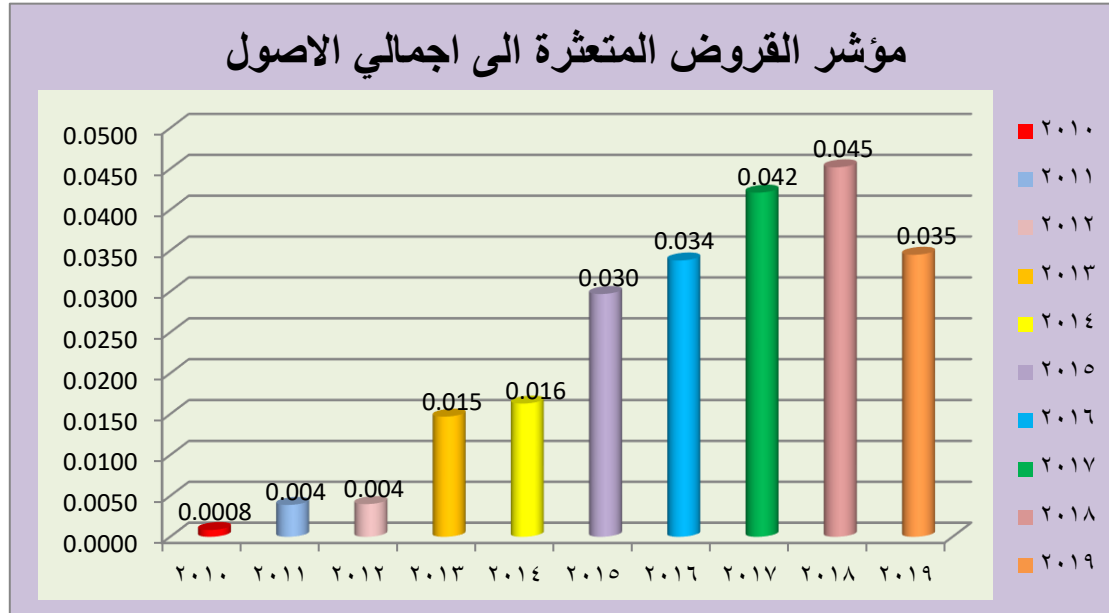
جدول (٨) مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي الاصول للمدة (٢٠١٠-٢٠١٩) (مليون دينار)

مؤشر القروض المتعثرة / اجمالي الاصول					
السنوات	القروض المتعثرة	إجمالي الاصول	القروض المتعثرة الى إجمالي الاصول	النسبة المعيارية %	الفجوة %
2010	274477	329056753	0.0834	10	-9.917
2011	459305	116643263	0.3938	10	-9.606
2012	497871	124813664	0.3989	10	-9.601
2013	1994459	135484381	1.4721	10	-8.528

تحليل واقع القروض المتعثرة للقطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٠ - ٢٠١٩

-8.373	10	1.6270	145122262	2361133	2014
-7.042	10	2.9577	104123909	3079653	2015
-6.620	10	3.3796	99019865	3346490	2016
-5.786	10	4.2137	103011522	4340568	2017
-5.481	10	4.5185	108003321	4880171	2018
-6.546	10	3.4536	120091272	4147527	2019
-7.750	----	2.2498	138537021. 2	2538165.4	المتوسط الحسابي
-5.481	----	4.5185	329056753	4880171	MAX
-9.917	----	0.0834	99019865	274477	MIN

المصدر : من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية الاحصائية،
لأعوام مختلفة ، دائرة الاحصاء والابحاث.



شكل (٣) اتجاه مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي الاصول في العراق للمدة (٢٠١٩-٢٠١٠)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (٨)

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

- ١- أظهرت نتائج التحليل وجود اتجاه تصاعدي للقروض المتعثرة ما يعني زيادة نسب عدم سداد القروض وهو مؤشر سلبي على اداء المصارف.
- ٢- بينت نتائج احتساب مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي للقطاع المصرفي العراقي انها لم تتجاوز النسبة المعيارية (١٠%) الا في السنتين (٢٠١٧، ٢٠١٨).
- ٣- اظهرت نتائج احتساب مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي الودائع للقطاع المصرفي العراقي انها لم تتجاوز النسبة المعيارية (١٠%) .

٤- بينت نتائج احتساب مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي الاصول للقطاع المصرفي العراقي انها لم تتجاوز النسبة المعيارية (١٠%).

ثانيا: التوصيات:

١- القيام بتقليل القروض الممنوحة الى القطاعات التي ظهرت لديها مستويات مرتفعة من القروض المتعثرة كقطاع الجملة و المفرد.

٢- اتباع السياسات الحديثة في تحصيل القروض المتعثرة كالتفاوض مع المقترضين او تخفيف جزء من الفائدة او التنازل عن جزء من القرض حسب ما يتفق عليه.

٣- يجب تشديد الرقابة و مراجعة دورية للقروض الممنوحة ، كي لا تخرج عن سيطرة سلطة البنك المركزي و بالتالي تخلق ازمات كان يمكن للنظام المصرفي العراقي ان يكون في غنى عنها.

٤- اعادة النظر بعملية منح القروض المصرفية ، و وضع شروط نوعية لمنح القرض كعمر الشركة ، نوعية النشاط ، السجل التجاري و كذلك الائتماني.

المراجع:

المراجع العربية:

- ١- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٥ ، البنك المركزي العراقي.
- ٢- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٩ ، البنك المركزي العراقي.
- ٣- التقرير السنوي للاستقرار المالي (٢٠١٥-٢٠١٩) ، البنك المركزي العراقي.
- ٤- التقرير السنوي للبنك المركزي (٢٠٠٣-٢٠١٩) ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الابحاث و الاحصاء.
- ٥- البنك المركزي العراقي، (٢٠١٨)، " تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي " قسم الاستقرار النقدي والمالي.
- ٦- البنك المركزي العراقي، (٢٠١٩)، " تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي " قسم الاستقرار النقدي والمالي.
- ٧- خطاب ، جودة جعفر (٢٠٠٩) " اعادة هيكلة المصارف " دار دجلة ، ط١ ، عمان ، الاردن
- ٨- الشبيبي ، سنان (٢٠٠٧) "ملامح السياسة النقدية في العراق" ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي .
- ٩- عبد الحميد ، عبد المطلب (٢٠٠٩) "الديون المصرفية المتعثرة ز الازمة المالية المصرفية العالمية" الدار الجامعية لنشر ، مصر .

- ١٠- عبد النبي ، وليد عيدي (بدون سنة) "الجهاز المصرفي العراقي نشأته و تطوره و افاقه المستقبلية" اصدارات البنك المركزي العراقي.
- ١١- باهي ، رميسة، (٢٠١٥) "القروض المتعثرة و اثرها على الاداء المالي للبنوك التجارية" رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة ام البواقي.
- ١٢- سارة ، ماضي ، نور الهدى ، عوامرية (٢٠١٨) "دور ادارة المخاطر الائتمانية في الحد من القروض المصرفية المتعثرة" رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ٨ ماي ١٩٥٤ قالمة.
- ١٣- حمانة ، سمية (٢٠١٣) "مشكلة القروض البنكية المتعثرة" رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بي مهدي.
- ١٤- شافية ، خلايفية (٢٠١٦) "ادارة المخاطر الائتمانية و دورها في تقليل من القروض المتعثرة" رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة ام البواقي ، الجزائر.
- ١٥- شاهين ، روان حازم (٢٠١٩) "القروض المتعثرة في البنوك الفلسطينية و اليات مقترحة لمعالجتها" رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الدراسات العليا في جامعة الخليل ، فلسطين.
- ١٦- صديقة ، بن مدني (٢٠١٧) "انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على اداء البنوك في الجزائر" رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة احمد دراية ادرار.
- ١٧- عائشة ، باعربي ، فاطمة، تمانى (٢٠١٧) "ادارة مخاطر القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية" رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر.
- ١٨- عبد الله ، منال ، بريشي ، سهيلة (٢٠١٧) "القروض المصرفية المتعثرة و معالجتها" اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة.
- ١٩- فايزة، دهيمي (٢٠١٩) "الاية معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية" ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بو ضياف.
- ٢٠- منال ، صدوقي ، نعيمة ، سعيد قوادري (٢٠١٨) "ادارة القروض المتعثرة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الفترة الممتدة ما بين (٢٠٠٧-٢٠١٦)" رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة.
- ٢١- نجعوم ، شهرزاد (٢٠١٤) "ادارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية" رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهدي ، ام البواقي.

- ٢٢-يوسف ، اسامة (٢٠١٤) "تسير خطر القروض البنكية المتعثرة" رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم التجارية ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي.
- ٢٣-الخفاجي ، سمير سهام ، عباس ، رقية كريم (٢٠٢٠) "تحليل واقع مشكلة التعثر المصرفي في مصرف الرافدين" مجلة كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد.
- ٢٤-الشرابي ، محمد يونس محمد (٢٠١٨) "استخدام الانحدار اللوجستي للتنبؤ بالتعثر المصرفي" مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية ، مجلد ٢ ، العدد ٤٢ ، ج ١.
- ٢٥-عبد الجبار ، هاني ، سعيد ، عفراء هادي (٢٠١٦) "اشكالية القروض المصرفية المتعثرة في العراق و سبل معالجتها" مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد ٢٢ ، العدد ٨٧ ، جامعة بغداد.
- ٢٦-ياسين ، زهير خضر (٢٠١٥) "دور واهمية النظام المحاسبي في الحد من مخاطر القروض المتعثرة" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس و الاربعون.

المراجع الإنكليزية:

- 1-Asli Demirguc –Kunt and Enrica Detragiache, (1998), "The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries", International Monetary Fund, No1, Vol 45.
- 2-Ayunku, P. E., & Uzochukwu, A. (2020). Credit Management and Issues of Bad Debts: An Empirical Study of Listed Deposit Banks in Nigeria. Asian Journal of Economics, Business and Accounting, 32-49.
- 3-Chong, & Ongena, S. (2013). Does banking competition alleviate or worsen credit constraints faced by small-and medium-sized enterprises? Evidence from China. Journal of Banking & Finance.
- 4-Costola, M., & Caporin, M. (2016). *Rational Learning For Risk-Averse Investors By Conditioning On Behavioral Choices*. Annals Of Financial Economics.

- 5-Hua, J. (2018, August). Evolutionary Game Analysis on the Supervision of Bad Loans in Commercial Banks. In *8th International Conference on Education, Management, Information and Management Society (EMIM 2018)* (pp. 654-658). Atlantis Press.
- 6-Saputra, E., Resmi, S., Nurweni, H., & Prasetyo, T. U. (2020). Do Character, Capacity, Capital, Collateral, And Conditions As Effect On Bad Loans. *Journal Of Accounting And Finance Management*, 1(2), 100-110.
- 7-Trisnawati, N. L. D. E., Rianita, N. M., & Kartika, R. D. (2020). Internal Control Capabilities with Menyama Braya Concept as An Effort To Saving Bad Loans in Bumdes. *International Journal of Social Science and Business*, 4(3), 437-443.
- 8-Volkova, N., Volkova, V., Ptashchenko, L., & Glushko, A. (2019, September). Strategic ways of minimizing banks' bad loan debts. In *6th International Conference on Strategies, Models and Technologies of Economic Systems Management (SMTESM 2019)* (pp. 33-37). Atlantis Press.

